

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

تشابك المصالح وضبابية الأهداف

امجد زين العابدين طعمة*

الجامعة المستنصرية-مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ العراق

amjadztatmsc@uomustansiriyah.edu.iq

amjdzain@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/07/23 تاريخ قبول المقال: 2021/08/08 تاريخ نشرالمقال: 2021/09/01

الملخص:

تناقش الدراسة تأثير تشابك المصالح وضبابية الأهداف بين مختلف القوى والأحزاب السياسية الفاعلة على الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية، وما افرضه الواقع الجديد، الذي فرضته التبدلات الجوهرية التي طرأت على البلد بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، من انعكاسات واضحة على المشهد السياسي الداخلي ومن ثم على مجمل الأداء السياسي العراقي بشقيه الداخلي والخارجي.

وتسلط الدراسة الضوء على الأداء السياسي العراقي وتحليله بصورة علمية، مع تشخيص بعض المحددات والمعوقات التي تؤثر بشكل او باخر على ادائه لدور واضح في توازنات البيئة الإقليمية المضطربة، في ظل عدم تحديد المصالح العليا للبلد ووجود ضبابية في الأهداف المشتركة بين مختلف الفاعلين السياسيين.

فيما تتمثل إشكالية الدراسة بسؤال مركزي يتعلق بمدى تأثير تشابك المصالح الوطنية بين القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، وفق رؤية وتفسير كل منها، فضلاً عما يشكله ضبابية الأهداف بينها في تحركات الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية، مع طرح جدلية "بان هناك عدم وضوح بالرؤى والاهداف والمصالح بين مختلف القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، والتي اثرت بالتالي على مجمل الأداء السياسي الحكومي".

الكلمات المفتاحية : الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

Abstract: The study discusses the impact of the intertwining of interests and ambiguity of goals between the various forces and active political parties on the Iraqi political performance in regional balances. As well as the results of the new reality imposed by the fundamental changes that took place in the country after the change of the political system in 2003, with clear repercussions on the internal political scene. Then on the overall Iraqi political performance.

The study sheds light on the Iraqi political performance and analyses it scientifically. Diagnosis of the limitations, obstacles that affect its performance of a clear role in the balances of the troubled regional environment, its performance is apparent in light of the lack of determination of the supreme interests of the country and the existence of vagueness in the common goals of the various political actors.

While the problem of the study is represented by a central question related to the extent of the influence of the intertwining of national interests among the active forces in the Iraqi political scene, according to the vision and interpretation of each of them. In addition to what the blurring of the objectives between them in the movements of the Iraqi political performance in the regional balances, with the argument "there is a lack of clarity of visions, goals, interests among the various actors in the Iraqi political scene, which consequently affected the overall government political performance".

:Keywords: Iraqi political performance in regional balances

المقدمة:

تمثل ديناميكية الأداء السياسي العراقي في محيطه الإقليمي، وتباين دوره الحالي والمستقبلي فيه، عاملاً مهماً وإساسياً في التأثير على الاستقرار الإقليمي وتوفير مقومات التوازن بين القوى الإقليمية المختلفة، فالواضح هنا ان هذا الدور له تأثيرات واضحة على الاستقرار الإقليمي من جهة وحفظ التوازنات الخاصة بقواه المختلفة من جهة أخرى سواء بالسلب او بالإيجاب. وبالرغم مما يمتلكه العراق من مقومات قوة في مختلف المجالات، فضلاً عن مكانته وأهميته في المحيط الإقليمي، الا ان الأداء السياسي العراقي الخارجي امتاز في إطار البيئة الإقليمية المضطربة، بانه يميل نحو الارتباك في بعض الأحيان، ولم يحقق الاستقرار ضمن نسق وأداء متوازن، فضلاً عن غياب اتفاق الأطراف الداخلية الفاعلة على تحديد اطر المصلحة الوطنية والاهداف الاستراتيجية، التي ينبغي تحقيقها وفق الية مبنية على رؤى عملية خالية من الانحياز لهذا الطرف او ذاك.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

ولعل ذلك يعود بالأساس الى عدة أسباب تتوزع بين ما هو داخلي، يشكل فيه بعض المشاكل المتوارثة من الحقبة السياسية السابقة واشكاليات بناء النظام السياسي بعد عام 2003، وشكل الدستور الذي اقتره القوى السياسية النافذة عام 2005، فضلاً عن العامل الخارجي، الذي يضغط على الفواعل الداخلية السياسية باتجاهات تتواءم مع مصالحه، مما يزيد من حالة الازباك والتشابك والضبابية، التي تؤثر بالتالي على مجمل الأداء السياسي العراقي.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الأداء السياسي العراقي وتحليله بصورة علمية، مع تشخيص بعض المحددات والمعوقات التي تؤثر بشكل او باخر على ادائه لدور واضح في توازنات البيئة الإقليمية المضطربة، في ظل عدم تحديد المصالح العليا للبلد ووجود ضبابية في الأهداف المشتركة.

وترتكز إشكالية الدراسة على سؤال أساسي، يتعلق بمدى تأثير تشابك المصالح الوطنية بين القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، وفق رؤية وتفسير كل منها، فضلاً عما يشكله ضبابية الأهداف بينها في تحركات الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية. وتفترض الدراسة بان "هناك عدم وضوح بالرؤى والاهداف والمصالح بين مختلف القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، والتي اثرت بالتالي على مجمل الأداء السياسي الحكومي".

ولغرض تغطية كل ما يتعلق بالدراسة فقد ارتأينا تقسيمها الى مقدمة وثلاثة محاور، الأول يتناول واقع الأداء السياسي العراقي ومرتكزاته، والثاني يناقش المصالح والاهداف وفق رؤى القوى السياسية الفاعلة، اما الثالث، فيضع رؤية مستقبلية للإداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية.

أولاً: واقع الأداء السياسي العراقي ومرتكزاته:

تباينت وجهات نظر المختصين والباحثين في شؤون العلاقات الدولية فيما يتعلق بتفسير الأسباب التي تدفع الدول الى تبني سياسة خارجية محددة تجاه المواضيع المختلفة، فبعضهم عدّ السياسة الخارجية للدولة ما هي الا نتاج للتفاعلات القائمة بين اطراف بيئتها الداخلية، وتحدد ادائها وسلوكها عوامل عدة، منها (السياسية، الايديولوجية، الاقتصادية، الشخصية، النظام الحزبي، البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة)، بينما ذهب الاتجاه الثاني الى تسويق رؤية بان تفاعلات النظام الدولي شاملاً وحداته كافة، ومحاولة الدول، بعدها واحدة من هذه الوحدات، الى إيجاد مركز لها في النسق الدولي، يعد التفسير الوحيد لفهم سلوكيات وأداء الدول الخارجية، وذلك

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

استناداً على التحليل الواقعي للعلاقات بين الدول، والتي يسلم معظم منظروها بان النظام الدولي يعد المحدد الأساس لسلوكيات الدولة الخارجية في طار تفاعلات النظام والوحدة¹.

ولطالما انقسم الأداء السياسي لأي دولة الى شطرين اساسيين، الأول، يتعلق بالأداء السياسي الداخلي، والمرتبط بطبيعة النظام السياسي وشكله والجانب الادائي او الفعل السياسي الداخلي لها او ما يمكن ان نطلق عليه تسمية (السياسات العامة للدولة)، والتي ترتبط بشكل او باخر بعملية صنع القرار، واختيار موقف او رد فعل معين تجاه مسألة او قضية ما، مع مراعاة شكل النظام السياسي واطاره الدستوري والقانوني، فضلاً عن تحويل الأهداف الوطنية العليا الى خطط استراتيجية قابلة للتطبيق من قبل الجهاز التنفيذي².

فيما يمثل الجزء الثاني والمترتب على فاعلية شطره الاول، والمرتبط بالأداء السياسي الخارجي او السياسة الخارجية تجاه دول العالم بصورة عامة، والتي تمثل ركناً اساسياً في السياسة العامة لها، وهي التي يمكن ان تحدد تحركاته الدبلوماسية ومكانته في إطار المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة، ومن خلالها تعمل الدول لتنفيذ بعض أهدافها والحفاظ على مصالحها في المجتمع الدولي، وتهدف كذلك الى تحديد سبل ووسائل التواصل وتحقيق الأهداف.

ومثلت العلاقة الجدلية بين السياستين الداخلية والخارجية للبلدان، مثار بحث واهتمام الكثير من المختصين في هذه المجالات، لا سيما ان كلاهما، في حال صياغة اهدافهما بصور صحيحة، مع استخدام الوسائل المناسبة لتحقيقها، فانهما يخدمان الأهداف والمصالح العليا نفسها للبلد، وبغية الوصول الى تحليل منطقي للأداء السياسي العراقي بصورة عامة، فان ذلك يتطلب تسليط بعض الضوء على البيئة الداخلية، التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية والهيكل البنوي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2003، وما افرزته المؤثرات الداخلية والخارجية على شكل النظام من جهة، وانعكاس ذلك على مجمل الأداء السياسي له من جهة أخرى، مع أهمية تشخيص بعض النقاط التي تضمنها الدستور الدائم لعام 2005، وبعض القوانين الأخرى التي اقراها مجلس النواب العراقي منذ دورته الأولى عام 2005، والتي فسرت بعض المسائل المهمة المتعلقة بهذا الشأن.

¹ باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة النموذج الليبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص12-17،

<https://core.ac.uk/download/pdf/35402442.pdf>

² مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص3.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

فقد تعرض النظام السياسي العراقي الى العديد من التغيرات الجوهرية والمهمة خلال العقود الماضية، لكن التغيير المفصلي الذي تعرض له النظام السياسي، بفعل التدخل العسكري للولايات المتحدة الامريكية، والذي أدى بالتالي الى تحول النظام من شكله الدكتاتوري الشمولي الى الديمقراطي البرلماني، ولكن هذه التحولات المتسارعة ونتيجة لبعض الخلل الواضح في مدخلاته وترتيباته الأساسية، افرز ظهور مخرجات بيئة سياسية ضعيفة وغير قادرة على ضبط إيقاع العملية السياسية بصورة عامة، فضلاً عن عدم إيجاد آلية واضحة للرقابة والتأثير على مخرجات هذه العملية والمتمثلة بأداء السلطتين التشريعية والتنفيذية في اغلب الحكومات التي تشكلت بعد عام 2003³.

وتضمنت خارطة القوى والأحزاب السياسية العراقية مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية المختلفة والمتباينة الاتجاهات في طبيعتها الفكرية او الأيديولوجية، البعض منها كان موجوداً ضمن حراك قوى المعارضة قبل 2003، والبعض الآخر، تشكلت بعد هذا التاريخ وفقاً للوضع الذي انتجه الوضع السياسي في العراق وتعدديته السياسية والحزبية، ولكن عدداً محدوداً من الأحزاب والجماعات السياسية، اغلبها ذات صبغة دينية، والتي كان لها حضوراً فاعلاً في حراك المعارضة، سيطرت على المشهد السياسي ومن ثم بناء مؤسسات الدولة وحراكه الداخلي والخارجي، لا سيما في المرحلة الانتقالية ومن ثم الحقبة الزمنية الأولى بعد 2003.

واجه العراق بعد نيسان/ابريل 2003 حزمة كبيرة من التحديات والمشكلات المتشابكة والمعقدة، بدءاً من العمليات التي قادتها بعض الفصائل المسلحة ضد القوات الامريكية او تلك التي كانت تقوم بها بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية او التي تصنف معظمها في إطار الحركات الإرهابية المتطرفة. والتحديات الأخرى المتعلقة بالفساد وسوء الخدمات، فضلاً عن المشاكل البنوية المتجددة التي واجهت تشكيل اغلب الحكومات العراقية، في خضم بيئة داخلية وخارجية مضطربة، تبنت اقتسام السلطة وفق أسس ذات صبغة (طائفية-عرقية)، وتفاقم بين مجموعة من النخب الحاكمة يوفر لهم إمكانية احتكار السلطة، واخضاعه الى الوجوه نفسها او الى المقربين منهم⁴.

³ عثمان الصباغ، جماعات الضغط في العراق: الواقع وإعادة الصياغة، نون بوست، 2020/2/25،

<https://www.noonpost.com/content/36079>

⁴ عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايريت، عمان، 2020، ص.7.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

لم تقتصر انعكاسات ذلك على الجانب التنفيذي من السلطة، بل على الجانب التشريعي كذلك، والذي تأثر ادائه هو الآخر بذلك، ليفرز مجلس نيابي غير قادر على محاسبة ومساءلة الأشخاص التنفيذيين على الأخطاء التي يرتكبونها، وأفقره القدرة على ممارسة الدور الرقابي السليم القادر على ضبط تطبيق القوانين ومنع الهدر والفساد، أو سن بعض القوانين التي لا تتسجم أو تتعارض مع مواد وفقرات الدستور، في الوقت نفسه، فقد انعكس ذلك كله على أداء السلطة القضائية المستقلة، وتعرضه الى بعض الضغوطات والتدخلات، التي حاولت تعطيل دوره المهم ضمن النظام السياسي، فضلاً عن تعطيل دور المحكمة الاتحادية عبر غياب النص التشريعي الخاص به⁵.

وفيما يتعلق بالدستور العراقي الدائم لعام 2005، والذي تبنى بشكل واضح وصريح إقامة نظام برلماني اتحادي، وقدم الإطار الدستوري للعديد من المسائل التنظيمية والهيكلية المهمة، منها ما يتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، ودور الإسلام في الدولة، فضلاً عن تبني النظام الفدرالي الاتحادي، الذي تعرض الى انتقادات عدة من قبل مختلف الأطراف والقوى السياسية، فضلاً عن توزيع الصلاحيات داخل النظام الفدرالي من جهة، وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، وواجبات ومهام كل منها، مع تحديد بعض الأمور التي تتطلب تشريعات قانونية من قبل مجلس النواب، مثل قانون النفط والغاز وغيرها⁶.

وقد حدد الدستور كذلك العديد من المواد والاسس القانونية التي على أساسها يتم رسم معالم السياسة الخارجية العراقية تجاه دول العالم كافة، في مقدمتها المادة الثالثة منه، والتي تحدد التوجهات العامة للسياسة الخارجية. والمادة الثامنة، التي تفصل ثوابت تطبيق السياسة الخارجية وأخلاقياتها العاملة عبرها، فضلاً عن التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبناء علاقات مبنية على الاحترام المشترك مع الأطراف كافة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعي لحل النزاعات بالطرق السلمية، وإقامة العلاقات على المصالح المشتركة". في حين اكدت الفقرة (هـ) من المادة التاسعة، على سلمية توجهات السياسة الخارجية، من خلال احترام التزاماته الدولية بهذا الشأن، والتي نصت "بان تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزاماته الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية،

⁵ المصدر نفسه، ص 8.

⁶ الاداء السياسي للأحزاب السياسية الشيعية واشكالية بناء النموذج في العراق بعد 2003، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،

<http://fcds.com/polotics/1207>, 2019/2/20

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

ويُمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال⁷.

كما حددت المادة 110 "بان رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية، جميعها من ضمن اختصاصات والسلطات الحصرية للسلطة الاتحادية"⁸.

وفيما يتعلق بمجلس النواب الاتحادي، فقد حدد الدستور صلاحيات المجلس في المادتين (58،59)، والتي تتعلق بتشريع القوانين الاتحادية ومن بينها قانون الخدمة الخارجية، والرقابة البرلمانية على أركان السلطة التنفيذية ومن ضمنها وزارة الخارجية، والموافقة على تعيين السفراء، وإعلان الحرب وحالة الطوارئ⁹.

وعليه، وبرغم حالة الضبابية وعدم الوضوح في الاداء السياسي الخارجي العراقي والناجمة عن مجموعة عوامل ومسببات داخلية وخارجية، اهمها ما يتعلق بضعف قدرة صانع القرار على توظيف القدرات والإمكانات الداخلية التي يحتويها العراق، فضلاً عن عدم استثمار أهميته الجيوستراتيجية لتحقيق القدرة على الفعل الخارجي المؤثر وقلة الخيارات، وتنازع الصلاحيات بين الدوائر المسؤولة عن صنع القرار السياسي، بسبب تداخل الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم، بسبب غموض بعض مواد وفقرات الدستور، لا سيما المادة 110، والتي تقدم لإقليم كردستان او للأقاليم المراد تشكيلها في المستقبل مساحة واسعة للتحرك على حساب الحكومة المركزية، في مسائل (السياسة الخارجية، التفاوض، والتعاقد)¹⁰.

زيادةً على الجدل المستمر في تفسير بعض النصوص الدستورية، وعدم إقرار بعض القوانين المكمل لها داخل مجلس النواب، وتأخير حسم إقرار قانون المحكمة الاتحادية، ليأخذ دوره بفك الالتباس حول تفسيرات بعض القوانين والنصوص المختلف عليها، مما أشر بالتالي وجود ضعف واضح في الأداء السياسي العراقي بصورة عامة وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

⁷ الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

⁸ المصدر نفسه.

⁹ غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، إصدارات وزارة الخارجية العراقية، مطبعة كركي، بيروت، 2013، ص 59.

¹⁰ هيفاء احمد محمد، سداد مولود سيع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الرابع والاربعون، 2010، ص 44-45.

ثانياً: المصالح والاهداف وفق رؤى القوى السياسية العراقية الفاعلة:

يعتمد نجاح عملية صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها في أي بلد على شروط أساسية، في مقدمتها¹¹:

1- توصيف المصالح العليا للبلد بصورة دقيقة من قبل صانع القرار، وهذا ما يتطلب شبه اتفاقاً عاماً على توصيف الأهداف والمصالح العليا للدولة بين اغلب الأطراف ذات العلاقة.

2- الفهم الدقيق والشامل للواقعين الدولي والإقليمي، فمن اجل صياغة سياسة خارجية واضحة مع دولة ما، فان ذلك يتطلب فهم واقع الدولة المعنية ومصالح البلد وغيره من المسائل المهمة المرتبطة بذلك.

3- تفصيل الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف على ارض الواقع، ولغرض تحويلها الى سياسة خارجية، وهو ما يتطلب وجود فهم لهذه الأهداف بالدرجة الأساس، ومن بعد ذلك وجود أجهزة وكوادر قادرة على تطبيقها وتنفيذها على ارض الواقع.

4- التقييم والمتابعة، عبر وضع نظام متكامل يضمن متابعة تطبيق برامج السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف الخاصة بها.

عبر التاريخ، مثل العراق وبشكل متباين، بفضل أهميته الجيوستراتيجية الواضحة، واحداً من اهم البلدان المؤثرة وذات النفوذ في محيطه الإقليمي، لا سيما العربي منه، فضلاً عن كونه أحد مراكز التأثير السياسي والديني والثقافي فيها، ولكن التغيرات التي تعرض لها البلد عبر الحقب الزمنية المختلفة، وكما أسلفنا، قد وفر فرصة مواتية لبعض الدول الإقليمية الأخرى بأن تأخذ مركز التأثير والنفوذ منه.

وعند الحديث عن المصالح والاهداف وفق رؤى القوى السياسية العراقية الفاعلة، فان ذلك يتطلب التطرق الى بعض المسائل المهمة والجوهرية التي تتعلق بأداء السياسة الخارجية العراقية خلال الحقبة الزمنية التي سبقت عام 2003، والتي امتازت بفقدان العراق للكثير من فاعليته وتأثيره في سياسته الخارجية، لا سيما بعد دخوله لحقبة استثنائية من العزلة الدولية، على أثر احتلاله للكويت عام 1990، والعقوبات الدولية التي فرضت عليه من قبل مجلس الامن الدولي بناءً على ذلك، والإجراءات العقابية والعسكرية التي اتخذتها الحكومة الامريكية وبعض حكومات الدول الغربية تجاهه.

¹¹ المصدر نفسه، ص 67-68.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

كما اعطى تاريخ العراق، والذي شهد شن العديد من الحروب المدمرة مع بعض الدول الإقليمية، المبرر لهذه الدول وغيرها في اللجوء الى تطبيق سياسة لاحتوائه كقوة عسكرية او مدنية مؤثرة في محيطه الإقليمي، زيادةً على ذلك، فقد اتاحت الظروف الدولية والإقليمية المتعددة المسارات، فضلاً عن تلك الداخلية، والتي تم تناولها في المحور الأول من الدراسة، اتاحت لبعض الدول الفاعلة والمؤثرة تشكيل بعض التحالفات مع القوى والأحزاب السياسية المؤثرة في المشهد السياسي العراقي، ركزت على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الوطنية كل على حدة¹². ونظراً لان السياسة الخارجية للدولة تمثل بصورة عامة "مجموعة من الأهداف والقيم والوسائل، التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى، سواءً كانت منفردة او مجتمعة، او مع أي كيان اخر في سبيل تحقيق اهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية، وهي التي تحدد نمط سلوك الدولة عندما تتفاوض مع غيرها من الدول"¹³، وتمثل السياسة الخارجية، وفقاً لاهم التيارات الفكرية في ادبيات السياسة الخارجية، مرادفاً لأهداف الدولة في محيطها الخارجي، وان اهداف وتوجهات أي نظام سياسي، يعد انعكاساً لسلوكها الخارجي المتمثل بسياستها الخارجية، والتي تعد من الاليات الرئيسة التي تستخدمها الدول في سبيل تحقيق أهدافها في محيطها الخارجي. وتمثل الأهداف العنصر الأساسي والاهم في مفهوم السياسة الخارجية الى جانب كل من القيم والوسائل، فتحقيق الأهداف يتطلب بعض الوسائل الفاعلة، والتي ينبغي لها ان تنظم بقيم تلتزم بها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، وتشكل مجموعة الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها او الوصول لها من خلال علاقاتها مع الدول، في سبيل خدمة أهدافها العليا والحفاظ على مصالحها الوطنية¹⁴، وان الأهداف في السياسة الخارجية عبارة عن تصور الدولة المستقبلي في الشؤون الخارجية، والقواعد المستقبلية التي تنفذها عبر صناعة قرارها الخارجي لصناعة التأثير في البيئة الدولية، واحياناً تكون الأهداف جامدة، وفي احيان أخرى تصبح مرنة، وبعضها طويلة والبعض الآخر قصير المدى¹⁵.

¹² Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri, Iraq on the International Stage Foreign Policy and National Identity in Transition, 2013, Chatham House (The Royal Institute of International Affairs), London, p 13.

¹³ غانم علوان الجميلي، مصدر سابق، ص 21.

¹⁴ المصدر نفسه، ص 22.

¹⁵ مجموعة من المؤلفين السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 206.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

وعادةً ما تضع الدول مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها، وتقوم بترتيبها حسب الأهمية، وعلى العموم، فإن السياسة الخارجية تسعى الى تحقيق بعض الأهداف، من أهمها¹⁶:

1- الحفاظ على استقلال الدولة وحماية امنها القومي، وذلك لان هدف الدولة الاساس من سياستها الخارجية، يتمثل بحماية وجودها الذاتي ودعم امنها الوطني ودرء الاخطار الخارجية.
2- المصلحة الوطنية وحماية رفاهية المواطنين، بعدّها من اهم الأهداف الجوهرية والمصيرية، وعلى اساسها يقاس نجاح او اخفاق السياسة الخارجية، لان تحقيق المصلحة الوطنية يعد تعبيراً عن مكانة وقوة الدولة في المحيط الدولي.

3- تعزيز المكانة الاقليمية والدولية وزيادة السمعة الوطنية، عبر الانضمام للمنظمات والمؤسسات المختلفة، والقيام بمختلف النشاطات (السياسية، الاقتصادية، والأمنية)، ودعم الجهود الرامية لدعم اسس السلام، وتبني موقف الحياد ازاء النزاعات والصراعات الدولية.

4- حماية الامن الوطني من خلال تأمين السياسة الخارجية لمتطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة دون الخضوع او الرضوخ للضغوط الخارجية.

5- تنمية الرفاهية والقوة الاقتصادية، بعدّها اهدافاً حيوية تحدد مصير الدولة، فكلما ازدادت قدرة الدولة وامكاناتها، ازدادت قدرتها على حماية نفسها وسيادتها، فضلاً عن زيادة طموحها نحو أداء دور أكبر في السياسة الدولية¹⁷.

من الملاحظ بان السياسة الخارجية العراقية، شهدت حالة معقدة ومضطربة، ومزيج غير متجانس ومركب من المصالح الحزبية المتضاربة من ناحية، وبين متطلبات المرحلة الجديدة والمصالح الوطنية العليا من ناحية اخرى، والتي انعكست بالتالي على مستوى أداء وفاعلية التعامل الخارجي مع القوى الإقليمية والدولية، مما القى بظلاله على درجة قدرة أجهزة ودوائر السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف المرسومة لها¹⁸.

ومع استخدام الفاعلين السياسيين العراقيين بمختلف توجهاتهم الأيديولوجية او الطائفية او القومية، لمسألة العلاقات الخارجية، كوسيلة او باب لاكتساب القوة والتأثير داخل توازن القوى السياسي المحلي وهيكلية السلطة، بدلاً من تحقيق الهدف الأهم المتعلق بتعزيز او حماية

¹⁶ المصدر نفسه، ص 207.

¹⁷ قطاف تمام أسماء، الدبلوماسية الفاعلة كأداة للسياسة الخارجية النشطة، مجلة المفكر، العدد 16، ديسمبر 2017، ص 665.

¹⁸ مجموعة من المؤلفين السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، مصدر سابق، ص 205.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

المصالح الوطنية أو تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المنطقة، مما شكل عامل ضعف أو نقطة رخوة في مجمل الأداء السياسي العراقي بصورة عامة، والخارجي منه بصورة خاصة. هناك مجموعة واسعة من الأهداف التي يمكن ان يحققها العراق عبر تطوير ادائه السياسي الخارجي، منها ما يتعلق بالقضايا السياسية والتنسيق المشترك في إطار المواقف والسياسات والدور والمكانة، في إطار السياسات الوطنية أو داخل المؤسسات الدولية والإقليمية، أو في المجالات الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وترسيخ الامن، أو تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاستثماري والتنموي وكل ما يرتبط بها، زيادةً على الجوانب الثقافية والتعليمية والسياحية وغيرها.

وبينما يحاول العراق تطوير ادائه السياسي تجاه دول الجوار الإقليمي، مع محاولة أداء دور أكثر فاعلية وتأثير في تثبيت ركائز التوازنات الإقليمية، برزت بعض العراقيل التي واجهت هذا المسعى، منها ما يتعلق بعدم وضوح رؤية صانع القرار السياسي الخارجي من حيث الاطار العام، على عكس بعض الدول الإقليمية الأخرى، مثل تركيا وإيران بالدرجة الأساس وبعض دول الخليج المهمة الأخرى بدرجة أقل، والتي سعت من خلال سياستها الخارجية الى أداء دور أكبر في التدخل الإيجابي ومحاولة ابعاد بلدانها عن الصراعات الخارجية أو العمل المشترك على إيجاد بعض الحلول في خلافاتها مع الدول المجاورة مع التركيز على القضايا الداخلية، وخلق ملاذات آمنة للاستثمار الأجنبي وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية وعلاقاتها الحالية مع اللاعبين الرئيسيين الناشئين مثل آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا¹⁹.

زيادةً على تشخيص بعض العراقيل الأخرى المتمثلة بأداء بعض الفاعلين السياسيين والاختلاف الواضح في رؤى الأطراف السياسية العراقية للمصالح الوطنية والاهداف، اذ برز هذا التباين في ظل عدم وجود اتفاق ضمني بين هذه الأطراف على حزمة المصالح والاهداف، مما أثر بشكل واضح على الأداء السياسي الداخلي ومن ثم السياسة الخارجية العراقية تجاه التوازنات الإقليمية. وعليه، فإن الأداء السياسي الخارجي الفاعل والمؤثر، لا بد له ان يكون مرتكزاً على قدر معقول من الاستقرار الداخلي بمختلف مساراته، ووفق ما تم تشخيصه من بعض المشاكل والتحديات

¹⁹ Mehmet Alaca, Can Iraq's New Foreign Policy Approach Succeed?, Fair Observer, Oct 30, 2019, https://www.faiobserver.com/region/middle_east_north_africa/iraq-foreign-policy-protests-economy-security-middle-east-news-14321/

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

الخارجية والداخلية، والتي كان لها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على بنية وهيكلية النظام السياسي العراقي، والذي امتاز بضعف مركب انعكس سلباً على مجمل الأداء السياسي الداخلي. وتبعاً لذلك، فإن تضارب المصالح وتغليب بعض المصالح الشخصية والضيقة على المصالح الوطنية العليا، للكثير من النخب السياسية المشاركة في صياغة المشهد العراقي، فضلاً عن انعدام مقومات الاستقرار السياسي، وعدم قدرتها على إدراك حجم ومستوى التحديات والمشكلات ومن ثم وضع استراتيجية ناجحة لمواجهة، وتعدد مصادر القرار، مما يفقدها الشرعية القادرة على اقناع الرأي العام والمجتمع المحلي بجدوى الإجراءات الحكومية المتخذة في هذا الشأن أو ذاك.

ثالثاً: رؤية مستقبلية للإداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

شملت أولويات واهداف السياسة الخارجية العراقية عدد من النقاط الرئيسة، من أهمها²⁰:

- 1- حماية أمن العراق واستقرار البلاد والمحافظة على وحدة أراضيها.
- 2- إعادة العلاقات الدبلوماسية الدولية الثنائية وإعادة إشراك المجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق وتنميته.
- 3- زيادة النشاطات الدبلوماسية العراقية على صعيد العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، للوصول الى مرحلة تعزيز التجارة والاستثمار مع مختلف دول العالم والمنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة وغير المتخصصة²¹.
- 4- المساهمة بشكل فاعل في إعادة بناء الاقتصاد والبنى التحتية لرفع المستوى المعيشي للشعب العراقي.
- 5- إعادة تنشيط البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العراقية.
- 6- الانضمام إلى الهيئات متعددة الأطراف والمشاركة فيها.
- 7- إصلاح وزارة الخارجية وأنشطتها على أساس قيم ومبادئ جديدة.
- 8- السير في طريق إرساء الديمقراطية في إطار السيادة والوحدة والمواطنة المتساوية.

²⁰ Foreign Policy, Embassy of the Republic of Iraq in Washington, DC,

<http://www.iraqiembassy.us/page/foreign-policy>

²¹ منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد، العدد

41-42، ص 361.

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

وكذلك تسعى وزارة الخارجية العراقية باهتمام بالغ إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أساس التعاون واحترام المصالح المشتركة والقانون الدولي، وتعمل على تعزيز وحماية مصالح العراق من خلال المشاركة النشطة في المحافل والمبادرات المتعددة الأطراف. إن العراق الجديد ملتزم بالتمسك بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، مع رفض الانتشار غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل.

على الرغم من ذلك، فقد اتسم الأداء السياسي الخارجي بصورة عامة، بضعف الأداء والتأثير والفاعلية في الكثير من المسائل والامثلة، بفعل العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، والتي تم تأشيرها فيما سبق، لكن عدم وجود اتفاق واضح بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في المشهد السياسي على الأهداف الأساسية الواجب تحقيقها من خلال السياسة الخارجية، فضلاً عن تشابك المصالح الوطنية بين الاطراف السياسية الفاعلة نفسها، مع عدم وجود اجماع وطني على الأدوات السياسية الخارجية ومرتكزاتها واساليبها، لان إيجابية النتائج الممكن تحقيقها، تتبع طبيعة الوضع السياسي الداخلي وعلاقات القوى المتنفذة داخلهن الى جانب العوامل الخارجية (الدولية، الإقليمية) المؤثرة فيه²².

غالباً، ما يصف صانعوا القرار السياسي الخارجي اختياراتهم وتوجهاتهم فيما يتعلق بتحالفاتهم الإقليمية، بأنها أسيرة او محكومة ببعض الخلافات السياسية والطائفية وبعض الأحيان القومية مع تلك الأطراف، التي تسعى هي الأخرى وراء الهيمنة والاستفادة من حلفائها المحليين في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مصالحها الوطنية.

وعلى الرغم من اجماع اغلب المجموعات السياسية المؤثرة في المشهد العراقي على الرغبة في استعادة موقع العراق المؤثر في المنطقة، عبر حزمة من الإجراءات الإصلاحية السياسية الداخلية، التي يمكن ان تضع الأساس لتحركات خارجية واضحة ومؤثرة، من خلال اللجوء الى بعض الوسائل، كالقوة الناعمة، او توظيف رصيد العلاقات الإيجابي لبعض القوى لتحقيق هذا الهدف.

لكن الوصول الى هذا الهدف، واجه العديد من المعوقات والمحددات التي اثرت بشكل او باخر على تحقيقه، منها ما يتعلق بعدم وضوح الرؤية الخارجية المرتكزة على المصالح الوطنية، بفعل

²² كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الرابع والاربعون،

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

هيكل النظام السياسي الذي توزع على ثلاث مكونات رئيسة (العرب الشيعة، العرب السنة، والكرد)، مما وفر أرضية مناسبة لفقدان الاجماع النسبي تجاه بعض القضايا المهمة، مع توزيع المناصب المختصة صناعة القرار الخارجي بينها وفق المحاصصة التوافقية.

زيادةً على المشكلات والتحديات المعقدة والتي تم تناولها في المحور الأول من الدراسة، والمتعلقة بعضها بنظام المحاصصة ومجموعة الازمات المركبة التي واجهت اغلب الحكومات العراقية بعد عام 2003، وتصاعدها على أثر الاحتجاجات الشعبية التي تصاعدت وتيرتها عام 2019، وانتشرت على مجمل الأراضي العراقية، لأسباب يتعلق بعضها بانتشار الفساد وسوء الأداء الحكومي وانتهاك السيادة ونظام المحاصصة وغيرها، رافق ذلك ضعف استجابة الحكومة لازمة كوفيد 19، والاثار الاقتصادية الكبيرة التي افرزها هبوط أسعار النفط العالمي، والتي اثرت على قدرة الحكومة العراقية على الإيفاء بالتزاماتها المالية ودفع رواتب موظفي القطاع العام²³.

فالعراق اليوم يواجه ثلاثة تحديات داخلية أساسية كبيرة، منها ما يتعلق بتحدي الإرهاب ومكافحته ومعالجة الآثار المترتبة من سيطرة تنظيم داعش على مدن كاملة منتصف عام 2014، ومساعدة المجتمعات المتضررة بالتعافي وتجاوز افرازات النزوح الاجباري، فضلاً عن التحدي الاقتصادي المتمثل بانخفاض أسعار النفط وعدم قدرة الحكومة العراقية على تأمين متطلباتها والوفاء بالتزاماتها المادية ودفع رواتب موظفي القطاع العام، ولجوءها الى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي.

اما التحدي الثالث والمتعلق بأداء الحكومة بشكل عام وقدرتها على استخدام صلاحياتها الدستورية وتطبيق برنامجها الحكومي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفرض سلطة القانون على بعض الجماعات المسلحة المعارضة لها، او تلك التي تقوم بهجمات تجاه البعثات الدبلوماسية او المصالح الأجنبية داخل الأراضي العراقية، وتجنب تداعيات بعض الخلافات الإقليمية على الوضع الداخلي العراقي، لا سيما بين الولايات المتحدة وإيران، مما يتطلب من الحكومة العراقية تحديد أولوياتها، مع مراعاة تحقيق التوازن الإيجابي في السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار الإقليمي²⁴.

²³ عادل عبد الحمزة ثجيل، مصدر سابق، ص 8-9.

²⁴

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

ولطالما شكل الشرق الأوسط منطقة تنافس بالنسبة لمختلف القوى الدولية والإقليمية، منذ أيام الحرب الباردة وانقسامها بين الغريمين الأمريكي والسوفيتي، ومن ثم التغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والتي انعكست على ظهور استقطابات جديدة في المنطقة، على أثر التحولات التي شهدتها المنطقة، وبروز تنافس امريكي روسي صيني عليها، فضلاً عن تلك التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران طرفيها الرئيسيين، والمحاور الإقليمية التي تتبع هذا الطرف أو ذاك، أو الأخرى التي تمثل العمال الديني أو الطائفي محركها الأساس²⁵.

مع التغيرات التي شهدتها سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وعدم وجود حسم في المواقف اثناء ولاية الرئيس دونالد ترامب، مما زاد الامر تعقيداً، لاسيما في ظل تصاعد الازمات بمساراتها كافة، وارتفاع حدة الصراع مع بعض الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها إيران، التي تساعد نفوذها الإقليمي بصورة ملحوظة.

وعلى الرغم من ان السياسة الخارجية العراقية لاسيما في الآونة الأخيرة أصبحت تتسم بتوازن نسبي أكثر وضوحاً، بسبب بعض المواقف الحكومية تجاه البيئة الاستراتيجية الإقليمية، والتي كان لها بعض التأثير على امن واستقرار البلاد، والتي أدت بالتالي الى تحصين العراق عن اثار بعض الازمات والصراعات الإقليمية، الا ان ذلك لم يكن كافياً لتحقيق دور إقليمي فاعل فيما يخص بعض القضايا المهمة²⁶.

وهكذا فقد عانى الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية من قصور واضح، فضلاً عن عدد من التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية، وكذلك التعثر الذي أصاب عملية بناء وترميم العلاقات بين البلدان في محيطه الإقليمي، وذلك لأسباب تتعلق بعمق وتنوع المشاكل التي تتوزع بين قضايا ترسيم الحدود، ومشاكل المياه والانهار، وحقوق النفط والغاز المشتركة، والمشاكل الإرهابية والأمنية وضبط الحدود وعمليات التهريب، أو انعكاسات بعض المواقف أو التصريحات السلبية، والتي لم يجد بعضها الاهتمام الكافي لغرض إيجاد حل نهائي يرضي الطرفين.

https://ecfr.eu/publication/torn_between_two_allies_europeans_can_reduce_iraqi_dependence_on_iran_us

Marina Ottaway, Iraq 2003 and Iraq 2020: Different Countries in a Different Region, Wilson Center, ²⁵ March 19, 2020, <https://www.wilsoncenter.org/article/iraq-2003-and-iraq-2020-different-countries-different-region>

Ali Ziad Al-ali, Iraq foreign policy admist Regional Interactions, Al- Bayan Center for Planning and ²⁶ Studies, 2018, p 2 <https://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2018/08/98898989.pdf>

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

هذا الى جانب عدم وجود اتفاق واضح على حزمة المصالح الوطنية والاهداف الاستراتيجية التي ينبغي على أساسها وضع الخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول العالم عامة او تجاه دول الجوار الإقليمي خاصة، مما أفقدها عامل التأثير والفاعلية، وضعف البيئة الداخلية المتماسكة والقوية، مما أفقدها او انتزع منها بالتالي القدرة على التأثير الفاعل في القضايا الإقليمية والدولية.

ولكن ذلك كله، لا ينفي وجود بعض التحركات الإيجابية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، والتي حاولت من خلالها تجاوز بعض معوقات ومحددات أداء دور عراقي أكثر فاعلية في التوازنات الإقليمية، مع مراعاة تحديد حزمة من الأهداف الوطنية المرتكزة على مجموعة من المصالح الوطنية الواضحة، وتحقيق الرؤى المصلحية والفائدة المتبادلة مع الدول المجاورة، مع إدراك أهمية الركون الى تعزيز العلاقات المشتركة والتنسيق معها، بعدّها عناصر فاعلة ومؤثرة في رسم مسار الاحداث في المشهد العراقي، وما لذلك من انعكاسات وتداعيات على هذه الدول نفسها.

فالعراق يمتلك مجموعة كبيرة من المصالح المشتركة مع دول الجوار الإقليمي، تتوزع بين مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، والعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وقطاعات الطاقة والمياه، مما يتطلب اتخاذ العديد من الخطوات لمعالجة اثار عدم الاستقرار في الاداء السياسي الخارجي العراقي، وزيادة تأثيره وفاعليته في محيطه الإقليمي المضطرب والمتوتر، مع محاولة تجنب الاصطفاف مع الأقطاب والمحاور التي تشكلت في المنطقة، او ان تكون ارضه ساحة لتصفية الحسابات بين الأطراف المتصارعة.

وهنا كان واضحاً في الأداء السياسي الخارجي للحكومة العراقية التي شكلها مصطفى الكاظمي والتي منحها البرلمان الثقة منتصف عام 2020، وذلك عبر محاولاتها الواضحة لتجاوز بعض محددات ومعوقات دور أكثر فاعلية في التوازنات الإقليمية، ومنها ما يتعلق بتركيزه على موضوع الحياد الإيجابي وعدم الاصطفاف مع محور معين ضد محور اخر، وابداء بعض التجاهل للصراع والخصومة بين الولايات المتحدة وإيران، والانفتاح المباشر على المحيط العربي، مع محاولة حفظ التوازن بين هذا الانفتاح من جهة، وبين العلاقة الاستراتيجية التي تربطه مع ايران من جهة أخرى.

زيادةً على طرح بعض مشاريع التعاون الاستراتيجي مع دول المنطقة، وفي المقدمة منها مشروع او خطة (المشرق الجديد) او مشروع (الشام الجديد)، كما أطلقت عليه بعض وسائل الاعلام،

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

والذي تم طرحه عام 2019 ويقوم على أساس عقد اتفاقات بين كل من العراق ومصر والأردن، تعمل على توظيف كل من إمكانات مصر السكانية وخبراتها العملية في العديد من المجالات وموقعها المتميز على البحر المتوسط، مع المزايا الاقتصادية التي يمتلكها الأردن، والإمكانات والقدرات الكبيرة التي يمتلكها العراق، ويرتكز التحالف كذلك على بعض العناصر التكاملية المرتبطة بقطاعات (الطاقة، النفط، النقل، تجارة البضائع والسلع، والعمالة)، كما تم الاتفاق على مد خط لنقل النفط يمتد من البصرة الى ميناء العقبة وصولاً الى مصر²⁷.

ومع ان المشروع بالأساس يقوم على أساس التعاون الاقتصادي وتطوير جوانب العمل المشترك في الجوانب الاستثمارية والتجارية وفتح المجال امام الدول الاخر للاستثمار فيها، الا ان ذلك لا ينفي وجود العديد من الابعاد السياسية والاستراتيجية التي يمكن ان تعود بالمنفعة للبلدان الثلاث وللمنطقة بشكل عام، ويهجم بالدرجة الأساس للاستفادة من المزايا الجغرافية والاقتصادية للدول الأعضاء، وتطوير التعاون بينها، مع إمكانية نقل فعاليات الاقتصاد العراقي الى البحر الامر والمتوسط، مما يوفر حرية حركة اكبر للعراق في مواجهة الضغوطات التي يتعرض لها من بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة، لا سيما (ايران وتركيا)، مع توفير فرصة اكبر لتطوير التنسيق السياسي والأمني والاستراتيجي بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من الحماسة التي تبديها الحكومة العراقية في سبيل انجاز المشروع والاستفادة من مخرجاته، الا ان هناك الكثير من التحديات والمشكلات التي تواجه الإيفاء بالتزاماته تجاهه، وذلك لأسباب عدة، من بينها ما هو خارجي يتعلق بالضغوطات التي يمكن ان يتعرض لها العراق من الأطراف الإقليمية والدولية التي يمكن ان تتضرر من المشروع بصورة عامة، او الداخلية المتمثلة بوجود انقسام سياسي عراقي واضح تجاه الاتفاق، مما يضع عائقاً امام تصديق البرلمان على بنود الاتفاق والمضي بتطبيقه، فضلاً عن بعض العوائق الأخرى المتمثلة بالدعاية المضادة للمشروع من قبل الرأي العام او الفواعل المحليين المعارضين للتقارب مع الدول العربية عامة، بعدّه اصطفاً في محور إقليمي معين، مما يجعله، حسب وجهة نظر هذه الأطراف يفقد صفة الحيادية التي ينطلق بها في محيطه الإقليمي²⁸.

EPC, The "New Levant" Project: Likely Opportunities, Challenges and Trajectories, Emirates Policy Center, Abu Dhabi, 07 Sep 2020, <https://epc.ae/topic/the-new-levant-project-likely-opportunities-challenges-and-trajectories>
Ibid.²⁸

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

وعليه، فإن تحديد أهداف السياسة الخارجية وتثبيت المصالح الوطنية للدولة العراقية بصورة عامة، والليات والوسائل التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف وحماية المصالح، ينبغي ان تستند وترتكز على رؤية استراتيجية موحدة للمؤسسات الدستورية المسؤولة عن صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية، وان تراعي بالدرجة الأساس الالتزام بمبادئ الدستور واحكامه وبرنامج الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فضلاً عن مجموعة الالتزامات التي تفرضها القوانين او المؤسسات الدولية.

وهذا ما يتطلب جهداً سياسياً داخلياً مشتركاً، مقترناً برؤية تحليلية لقراءة وإدراك وتحديد المعطيات الحقيقية والواقعية لبناء استراتيجية تضع أهدافاً محددة لكيفية تطبيق برنامج حكومي واضح فيما يتعلق بتحقيق دور سياسي عراقي أكثر فاعلية في التوازنات الإقليمية، يأخذ بنظر الاعتبار تجنب الوقوف مع هذا المحور او ذاك، لا سيما ان المنطقة تشهد صراعاً بين بعض الأطراف والمحاور الدولية والإقليمية، كالصراع بين الولايات المتحدة وإيران، او بين الأخيرة وبعض الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية، وغيرها من الصراعات.

وهذه الاستراتيجية يمكن ان تستثمر بعض التغيرات التي شهدتها او ستشهداها المنطقة وافرازات التغيرات الدولية، ومنها ما يتعلق بتولي الرئيس بايدن لمسؤوليات الرئاسة الامريكية، فضلاً عن التقارب بين الدول الخليجية، لتبني سياسة خارجية واقعية، توفر حضوراً يضمن نوعاً من الحيادية والتأثير الفاعل في البيئة الإقليمية المضطربة، مع عدم تجاهل حقيقة ادراك الترابط الوثيق بين أوضاع البيئة الداخلية العراقية من ناحية وأوضاع بيئة المنطقة ككل من ناحية أخرى²⁹.

وفي ظل التأثير الواضح لمحددات ومعوقات البيئة الداخلية، والبيئة الاستراتيجية الإقليمية التي تواجه العراق، والتي انعكست بشكل سلبي على تحجيم دوره وقدرته في التأثير والدور والمكانة والقوة، فإن صانع القرار السياسي العراقي يحتاج الى إعادة ترتيب أولوياته الاستراتيجية الإقليمية، واداءه السياسي في التوازنات الإقليمية، تجنب بالدرجة الأساس انخراط العراق في الصراعات الإقليمية المتصاعدة، فالوضع الداخلي والاضطراب السياسي الذي تعاني منه البيئة الداخلية، لا يؤهله بان ينساق ضمن المحاور المتعددة، وعلى هذا الأساس، وفي ظل مؤشرات

²⁹ حيدر علي حسين، العراق .. متطلبات استراتيجية لإدارة حركة التفاعل الإقليمي، مقال منشور في موقع مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2021/3/8،
https://uomustansiriyah.edu.iq/article.php?post_id=589:98

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

البيئة الداخلية، فضلاً عن وضع الإقليم المرتبك وافرازاته، فان استراتيجية العراق تجاه محيطه الإقليمي، يمكن تحديدها³⁰:

1- توظيف بعض نقاط القوة والانسجام المجتمعي الداخلي، وإمكانية تسخيرها لامتلاك عناصر محددة للتوازن والقدرة على المناورة إزاء دول المحيط الإقليمي.

2- العمل المشترك بين القوى الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي العراقي لغرض تحقيق تصفير مرحلي للمشاكل العالقة على اقل تقدير.

3- البحث عن بعض عناصر التأثير والقدرة والمكانة للعراق، بالقدر الذي يمكن ان يشكل عامل تقليل او صد للانعكاسات السلبية الناتجة عن حركة وتفاعل اللاعبين المؤثرين في البيئة الإقليمية.

4- العمل على مواجهة جملة من التحديات، منها ما يتعلق باستعادة الدور، الذي يفترض تحديد القدرات والإمكانات وتوظيفها بالشكل الصحيح، في تحقيق بعض اهداف السياسة الخارجية المستقرة والمرتبطة بالتوازن الإقليمي، والتحدي الأخير المتعلق بقصور الخيارات الاستراتيجية المتاحة اما صانع القرار العراقي بشكل عام، والتي تنعكس سلباً على ضعف القدرة على إدارة العلاقات او القيام بدور الموازن.

ولغرض انجاح السياسة الخارجية العراقية، فلا بد من توافر بعض العوامل، من أهمها، تحقيق وجود وضع سياسي داخلي موحد ورصين، فالمفاوض الخارجي، لا بد ان يكون مستنداً على نظام سياسي موحد وفعال، وبدون ذلك لا يستطيع تحقيق أي من الأهداف التي يتفاوض من اجلها، فخلافاً للبيئة السياسية الداخلية تضعف من موقف المفاوض، كما يفترض اتفاق المجتمع على خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا، لتكون أهدافاً لنشاط أكثر فاعلية وتأثير للسياسة الخارجية وفي الدفاع عنها.

في حين يتعلق الشرط الثالث لنجاح السياسة الخارجية بتطبيق مبدأ الاستمرارية والمرونة، فعندما يتم وضع سياسة خارجية ثابتة من قبل صانع القرار لمرحلة من المراحل، فانه يتم تطبيق نهج تلك السياسة بشكل منظم ويتم الدفاع عنها في الأوساط الدولية كلها بصورة مستمرة، وهو ما يضمن نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضة للأهواء والتغيرات³¹.

³⁰ المصدر نفسه.

³¹ السياسة الخارجية العراقية والأداء الدبلوماسي العراقي، بيت الحكمة، 2014/12/9،

http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=225

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

واخيراً، التمسك بالمصالح الوطنية الخالصة، اذ يفترض أن ينفذ العراق سياسته الخارجية بعيداً عن الضغوط الخارجية الناتجة عن البيئة الإقليمية المدفوعة بتصاعد الأزمات والصراعات بين القوى الفاعلة في المنطقة، وانطلاقاً من مبدأ الحياد الإيجابي والاعتدال المقترن بالعقلانية والموضوعية والاعتزان، فضلاً عن الابتعاد عن التحالفات الإقليمية العدائية، مع رفض التحالف مع محور على حساب الآخر كمبدأ أساسي في تفاعلاته الخارجية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من المنافسة والصراع بين المحاور الإقليمية المختلفة³².

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى ان تشابك المصالح بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، فضلاً عن ضبابية وعدم وضوح الأهداف الاستراتيجية او حتى المرحلية لهذه الأطراف، شكل عامل ضغط وعنصر تعويق لأداء سياسي عراقي أكثر فاعلية وتأثير في التوازنات الإقليمية، يضاف الى ذلك، حزمة المحددات والمعوقات الخارجية والداخلية التي تؤثر على مجمل الوضع الداخلي ومن ثم السياسة الخارجية تجاه هذا الطرف او ذاك.

زيادةً على التحولات الكبيرة والمتسارعة التي شهدتها العراق ودول المنطقة خلال العقدين الأخيرين، وتأثيرات اما يعرف بثورات الربيع العربي وما تبعها من تبدلات في موازين القوى، وسيطرة تنظيم "داعش" على أجزاء واسعة من العراق وسوريا، والذي كان له انعكاسات على قواعد اللعبة في المنطقة وتحولها الى حلبة منافسة محتدمة بين بعض الأطراف الدولية المهمة مثل (الولايات المتحدة، روسيا، والصين)، او بين المحاور الأخرى المرتبطة بهذا الطرف او ذاك، لا سيما في ظل وجود تراخي امريكي واضح، رافقه حضور روسي - صيني أكثر فاعلية وتأثير.

وهو ما تم تشخيصه وتحليله خلال المرحلة الماضية من الأداء السياسي العراقي الذي لم يستطع الاستفادة من الإمكانيات الجيوستراتيجية او الجيوسياسية الكبيرة التي يمتلكها العراق، وتوظيفها في التحرك بمرونة وحيوية اكثر في المحيط الإقليمي، فالمفاوض الخارجي، لا بد ان يكون مدعوماً بنظام سياسي يمتلك رؤية موحدة اتجاه مختلف القضايا والمسائل الاستراتيجية المهمة، او على الأقل الاتفاق على بعض الخطوط العريضة الخاصة بهذه المسألة او تلك، فضلاً عن أهمية

³² Ali Ziad Al-ali, Op. Cit, p 3

الأداء السياسي العراقي في التوازنات الإقليمية:

تحديد المصالح الوطنية العليا للعراق، لتكون أهدافاً استراتيجية للنشاط السياسي الخارجي وفي الدفاع عن ثوابتها ومرتكزاتها، والتي لا يمكن التفريط بها. واقعاً ان حجم التحديات والمشكلات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية كبير، ويتطلب العديد من الإجراءات لترصين ادائه وتحقيق أهدافه في تحقيق مكانة تؤهله لأداء سياسي أكثر فاعلية وتأثير، منها ما يتعلق بمحاولة التوصل الى شبه اجماع بين الأطراف السياسية العراقية الفاعلة حول ثوابت واسس السياسة الخارجية العراقية وتجنب التدخل في الصراعات الإقليمية، التي يمكن ان تعمق الانقسامات المحلية، والاتفاق فيما بينها على الكيفية او الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق وتنفيذ السياسة الخارجية الفاعلة وتعزيز مكانة العراق ودوره الإقليمي، فضلاً عن تجاوز مبدأ المحاصصة واعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، فالكوادر المتخصصة العالية المستوى هي القادرة على تحقيق الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية، مع مراعاة إتباع سياسة تعزز حياد العراق وتجنب الصراع والتنازع مع أي دولة وتتأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتركز على مبادئ الحوار والتوازن، والوقوف بمسافة واحدة من الأطراف كافة، والتعاون مع الدول في سبيل بناء الأمن الإقليمي المستند الى توازن المصالح.